

6 شهداء بغزة

وأصيب آخرون، جراء قصف طائرات الاحتلال شقة سكنية قرب مفترق أبو طلال في حي الرمال غربي مدينة غزة. وأطلقت مدفعية الاحتلال المتمركزة جنوب خان يونس قذائفها باتجاه المناطق الغربية من مدينة رفح، فيما نفذ الاحتلال عمليات نسف شرق غزة وخان يونس. كما أطلقت آليات الاحتلال نيرانها بكثافة شرق دير البلح، وسط القطاع، وجنوب خان يونس.

وأعلنت مصادر طبية ارتفاع حصيلة الشهداء في القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابغ من تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى 74,392 شهيدا، و175,440 مصابا. وأضافت المصادر، أن 3 شهداء منهم شهيد متأثرا بجراحه و17 إصابة، وصلوا إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الـ24 قبل الماضية. وأشارت إلى أن حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بلغت 1,501، فيما بلغ عدد الإصابات 5,323، إضافة إلى 838 شهيدا جرى انتشالهم.

واقترحت قوات الاحتلال أمس بلدة طمون جنوب طوباس مرتين واعتدت على مواطن يبلغ من العمر 90 عاما، ومواطنة تبلغ من العمر 34 عاما بالضرب واعتقلت شابا بعد محاصرة منزل واحتجزت عددا من العائلات وأجرت تحقيقات ميدانية معها.

واعتقلت قوات الاحتلال 15 مواطنا على الأقل من الضفة المحتلة بينهم مواطنان، واقترحت القصف للهلال الأحمر ومستشفى الشهيد ياسر عرفات ومكتب هيئة شؤون الأسرى والمحررين في سلفيت واغلقت المدخل الشمالي للمدينة، ونكلت بمواطن واستولت على مركبته شرق رام الله.

وهدمت قوات الاحتلال منزلا في مسافر يطا، جنوب الخليل وثلاثة محلات لإصلاح المركبات، قرب إشارات قرية حارس غرب سلفيت، واقتلعت مئات أشجار الزيتون، وجرفت أراضي زراعية في قرية كفر مالك، شرق رام الله.

وأقام جيش الاحتلال بوابة حديدية على مدخل قرية وادي دعوق، جنوب جنين، وأوقف مزارعين شرق جنين، خلال قطفهما الزيتون، وأطلق قنابل الغاز لتفريق المزارعين في محيط مستوطنة صانور، جنوبا.

وأحرق مستوطنون مسجدا وشجرة زيتون ومركبة في قرية مخماس شمال شرق القدس المحتلة، فيما أفادت معطيات الرصد والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بأن قوات الاحتلال والمستوطنين نفذوا أمس 21 اعتداء طالت المزارعين وأراضيهم ومحصول الزيتون في 7 محافظات، خلال الفترة الممتدة من السادسة صباحا حتى السادسة مساء توزعت على 12 اعتداء نفذه المستوطنون، و8 اعتداءات نفذها جيش الاحتلال، واعتداء مشترك وشملت الاعتداء الجسدي والاحتجاز والاعتقال ومنع القطار وسرقة المحصول والمعدات وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار وإحراقها.

إدانات فلسطينية

الوضع القانوني والتاريخي الخاص للمدينة المقدسة. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية، والتصدي للإجراءات التي تستهدف تغيير هوية القدس ووضعها التاريخي والقانوني، بما يحفظ حقوق شعبنا الفلسطيني ويصون فرص تحقيق السلام العادل والدائم.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين افتتاح السفارة وأكدت أن جميع الإجراءات والقرارات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس المحتلة باطلة ولاغية، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني. وشددت على أن افتتاح السفارة يشكل انتهاكا لقراري مجلس الأمن رقم 476 و478، وتقويضاً للإجماع الدولي بشأن الوضع القانوني للمدينة المقدسة، ومساسا بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما يشجع سلطات الاحتلال على مواصلة سياساتها الاستيطانية وفرض وقائع غير قانونية على الأرض.

وأكدت جمهورية مصر العربية رفضها القاطع لهذه الخطوة التي وصفتها بأنها انتهاك للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتقويض للجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل، ومحاولة لفرص أمر واقع يمس الوضع القانوني والتاريخي للمدينة. كما أكدت أن الإجراءات الأحادية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي للقدس المحتلة باطلة ولاغية، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني. وشددت على ضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتمسك بجل الدولتين باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأعربت الكويت عن ادانتها لقيام كولومبيا بافتتاح سفارة لها في القدس المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وأكدت وزارة الخارجية الكويتية رفض دولة الكويت القاطع لهذه الخطوة ولكافة الممارسات

الحياة الجديدة

صحيفة يومية سياسية

أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير محمود أبو الهيجا

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبرّ عن رأي كاتبها ولا تعبرّ بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت

alhayya-news95@alhayya.ps
www.alhayya.ps

العنوان:

البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407251 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للطباعة والطباعة والنشر

التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس المحتلة.

ودعت المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما في التصدي لأي محاولات لفرص واقع جديد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشددت الوزارة على موقف الكويت الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

واعتربت الجامعة العربية الخطوة الكولومبية مخالفة لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتجاهلا للوضع القانوني والسياسي للقدس الشرقية، التي تعد جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمة دولة فلسطين. وحذرت الأمانة العامة للجامعة، من خطورة ادعايات مثل تلك الخطوة التي جاءت رغم التحذيرات واتصالات المتكررة مع الجانب الكولومبي، بما يتعارض مع الإجماع الدولي بشأن القدس، وتمس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وشددت على أن الوضع القانوني للقدس لا يمكن تغييره بإجراءات أحادية أو بقرارات دبلوماسية مخالفة للقانون الدولي وعلى أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وأن الحل للقانون والشامل يقتضي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما أدان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، افتتاح السفارة مؤكدا أن هذه الخطوة تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم 478 لعام 1980، الذي دعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة، وأكد بطلان الإجراءات التشريعية والإدارية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع القدس ووضعا.

وأكد ولد الشيخ أحمد رفض المنظمة المطلق لأي مواقف أو قرارات أو إجراءات من شأنها ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي أو تكريس السيادة الإسرائيلية المزعومة على القدس المحتلة، أو تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

ووجه رسالة خطية إلى وزير خارجية كولومبيا، حثه فيها على التراجع عن القرار، لما يمثله من دعم للإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع القدس ووضعا القانوني وتركيبتها الجغرافية، واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني، فضلا عن تجاهله الأهمية الدينية والتاريخية للمدينة المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم.

وحذر ولد الشيخ أحمد من التداعيات بعيدة المدى التي قد تترتب على هذا القرار على علاقات كولومبيا مع دول العالم الإسلامي.

الاتحاد الفلسطيني

وأكد الاتحاد، في بيان أمس الأربعاء، اعتراضه بالعلاقات الأخوية الراسخة بين الشعبين الفلسطيني والسعودي، وبمواقف المملكة التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية وحقوق شعبنا الفلسطيني، مشددا على أن أمن السعودية واستقرارها يشكلان ركيزة أساسية لأمن المنطقة واستقرارها.

وجدد الاتحاد ثقته بقدرة المملكة العربية السعودية على تنظيم واستضافة بطولة كأس آسيا 2027 وفق أعلى المعايير التنظيمية والفنية، بما يعكس مكانتها الرياضية وإمكاناتها الكبيرة في استضافة أبرز الأحداث الرياضية القارية.

وأشار إلى أن مشاركة المنتخب الوطني الفلسطيني في البطولة كتسبب أهمية خاصة، لا سيما أنه يستهل مشواره بمواجهة المنتخب السعودي في المباراة الافتتاحية، بما يعكس عمق الروابط الرياضية بين البلدين، ويجسد قيم التنافس الشريف والتقارب بين الشعب.

وأكد الاتحاد أن الرياضة ستبقى مساحة للأخوة والتلاقي ورسالة أمل وسلام، معربا عن تمنياته للمملكة العربية السعودية بدوام الأمن والاستقرار والازدهار، وللشعب السعودي بمزيد من التقدم والنجاح، وللبطولة الآسيوية بالتميز والنجاح.

زامير يصادق

الراهنة»، وذلك وسط تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين على المواطنين، بما يشمل استهداف المزارعين خلال موسم قطف الزيتون.

جاء ذلك خلال جولة أجراها زامير إلى قيادة المنطقة الوسطى في الجيش، عقد خلالها اجتماعا لتقييم الأوضاع العملياتيّة بمشاركة قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوط، وقادة الفرق 98 و6 والصفّة الغربيّة، إلى جانب قادة عسكريين ومسؤولين في جهاز الأمن العام (الشاباك) و«حرس الحدود».

وحسب بيان لجيش الاحتلال، أجرى زامير جولة استطلاعية في منطقة «لواء الخليل»، اطلع خلالها على «التحديات العملياتيّة» ومهام القوات المنتشرة في الضفة، وصادق على خطط لمواصلة العمليات العسكرية، مشددا على ما وصفه بـ«مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار».

وقال زامير إن «كثرة الإنذارات في جميع الجبهات وحساسية الوقت الراهن» تزيدان من احتمالات التصعيد، مضيفا أن الجيش عزز قواته في مختلف المناطق، بما يشمل الدفع بالفرقة 98 إلى الضفة المحتلة، بهدف تحسين السيطرة العملياتيّة.

ووفقا لموقع «عرب 48»، توعد زامير بتوسيع العمليات العسكرية، قائلا: «نلاحق الإرهاب ونحاربه في كل مكان. الجيش على جاهزية عالية للانتقال إلى العمل الهجومي الواسع النطاق ضد أي جهة تحاول استهداف مواطني دولة إسرائيل».

وفي ظل تصاعد اعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم، بما في ذلك مهاجمة المزارعين خلال موسم قطف الزيتون تحت حماية وتأمين قوات الاحتلال، ادعى زامير أن الجيش يعمل على منع الاعتداءات وضمان تمكين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.

واعتبر أن «الاعتداء على الأبرياء وضربهم لا يعكسان الروح الإسرأيلية والروح اليهودية، ويجب رفض هذا الأمر والتخلص منه بكل ما يتوفر لدى دولة إسرائيل من أدوات».

وأضاف: «إنه موسم قطف الزيتون. سيواصل الجيش اتخاذ إجراءات تتيح قطف الزيتون، مع الحفاظ على النظام العام وعلى أمن جميع السكان في المنطقة».

الأردن وأستراليا

أتونوي ألبانيزي في العاصمة كانبرا، رفضهما أية محاولات

لضم الضفة الفلسطينية المحتلة أو تهجير الشعب الفلسطيني، وإدانتهما المشروع الاستيطاني (E1) غير القانوني، مؤكداً أنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

وشدد الجانبان على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس، وأهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على هذه المواقع المقدسة.

كما أكدا أهمية التنفيذ الكامل لخطة السلام في غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 (2025)، وحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع ودون عوائق.

وشدد الجانبان على أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وتمكينها من تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي.

الشيخ يلتقي

مثمنا إخلاصه وعمله من أجل تحقيق السلام والاستقرار، متمنيا له النجاح والتوفيق في مهامه المقبلة.

وتطرق اللقاء إلى عرقلّة قوات الاحتلال عمل الممثلية، والبعثات الدبلوماسية الأخرى في الضفة المحتلة، في إطار الإجراءات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، وما تمثله من انتهاك للأعراف الدبلوماسية.

كما بحث اللقاء الأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة، في ظل استمرار المعاناة التي يعيشها أبناء شعبنا، والحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الدولية لضمان إدخال المساعدات الإنسانية وتوفير الاحتياجات الأساسية، والعمل على إنهاء معاناة المواطنين، وكذلك الأوضاع في الضفة المحتلة بما فيها القدس الشرقية، في ظل تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية وإجراءات الاحتلال.

وأكد الشيخ صعوبة الأوضاع التي يعيشها أبناء شعبنا، مشددا على أهمية مواصلة التحرك الدولي لدعم حقوق شعبنا الفلسطيني المشروعة، وتعزيز صموده، وتحقيق السلام العادل القائم على قرارات الشرعية الدولية.

من جانبه، أعرب السفير ريتنار عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع في الضفة المحتلة وقطاع غزة، في ظل استمرار الاعتداءات والمعاناة الإنسانية، مؤكدا أهمية دعم صمود الشعب الفلسطيني ومساندته في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشها.

وأعرب عن اعترازه بعلاقات الصداقة التي تجمعهم بالجانب الفلسطيني، مؤكدا حرصه على استمرار التواصل وتعزيز هذه العلاقات، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

مصطفى يبحث

المحتلة وقطاع غزة، في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة الناجمة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، والحرب على قطاع غزة.

وبحث مصطفى خلال اللقاء، الذي عقد أمس الأربعاء في مكتبه برام الله، بحضور وزيرة العمل إيناس العطاري، والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد، وعدد من ممثلي النقابات، الصعوبات التي تواجه العمال الفلسطينيين، بما في ذلك قيود الاحتلال وإجراءاته التي تعيق وصولهم إلى أماكن عملهم، مطالبا بمزيد من الضغط الدولي لعودة العمال إلى أماكن عملهم التي منعوا منها على مدار السنوات الثلاث الماضية، وضمان حصولهم على حقوقهم المالية غير المدفوعة.

واستعرض مصطفى جهود الحكومة في خلق فرص عمل جديدة، وتطوير المهارات بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، إلى جانب مواكبة التطورات التكنولوجية وتوسيع نطاق التحول الرقمي في عدد من القطاعات، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتطوير الخدمات وفتح آفاق جديدة للتشغيل.

وأكد رئيس الوزراء أهمية الاستثمار في الكوادر والقدرات البشرية، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات والاتحادات الدولية، بما يدعم جهود الحكومة في مواجهة البطالة وتوفير فرص عمل، وتعزيز حقوق العمال والمساواة في سوق العمل، والاستفادة من الإمكانيات البشرية والتكنولوجية في دعم التنمية الاقتصادية.

من جانبه، أكد تريانغل دعم الاتحاد لدولة فلسطين في المحافل الدولية، ومواصلة الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين، وتوفير بيئة عمل لائقة تحفظ كرامتهم، وتحسين ظروفهم المعيشية، إضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

رئيس الشاباك

في 7 أكتوبر. كما نسب نتنياهو لبار أنه ارتكب «إخفاقات وجرائم». ويتهم بار في الدعوى نتنياهو بأنه يروج إلى فرية دموية ضده، في محاولة لتحميل بار المسؤولية عن الإخفاقات التي أدت إلى الهجوم، وأرفق بار الدعوى بتفاصيل بشأن تحذيرات قدمها لنتنياهو في الأشهر التي سبقت نشوب الحرب على غزة، وتوصيات قدمها لنتنياهو هو وسلفه في منصب رئيس الشاباك، ناداف أرغمان، بشأن اغتيال قياديين في حماس.

وجاء في الدعوى أن بار وأرغمان عارضا استمرار دخول المساعدات المالية القطرية إلى قطاع غزة، بادعاء أن قسما منها استخدمته حماس في تعزيز ذراعاها العسكري، وأن نتنياهو مسؤول عن سياسة «الاحتواء والهدوء» التي سمحت لحماس بتعزيز قوتها.

وأضاف بار في الدعوى، وفقا لموقع «عرب 48»، أنه حذر نتنياهو أكثر من عشرين مرة، منذ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، بشأن أحداث تجري في غزة، وأنه أوصى بالمبادرة إلى عمليات من أجل استهداف حماس، وأن وثيرة التحذيرات التي قدمها بار لنتنياهو تسارعت بشكل كبير في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2023، وأن وثيقة قدمها لنتنياهو في 6 تموز/ يوليو 2023، شملت تهديدا يتمثل بتعزيز قوة حماس، وأن نتنياهو أعاد الوثيقة لبار وكتب أن «هذه ليست وظيفة رئيس الشاباك، والشاباك في نظام ديمقراطي ليس مسؤولا عن بلورة إستراتيجية قومية لدولة إسرائيل».

وحسب بار، فإن «حملة التخريض» من جانب نتنياهو ضده «لا تهدف إلى التهرب من المسؤولية فقط، وإنما استهداف من عمل من أجل تنظيم مكتب نتنياهو من جهات تعمل لصالح حكومة قطر التي تدعم حماس، ومنع تحويل الشاباك إلى بوليس سري بأيدي الحكم». ودعا بار نتنياهو إلى عدم الاختباء خلف ادعاءات بالحصانة، وأن يكشف فورا أمام الجمهور جميع الوثائق المتعلقة بالقضية، وأن كشف الغالبية الساحقة من هذه الوثائق لن يُلحق أي ضرر أمني محتمل.

وتابع بار أن نتنياهو يحاول حرف النقاش العام عن مسؤوليته عن الإخفاقات في 7 أكتوبر، وتحميل بار إياها بشكل حصري.

تتمات | العدد 11083 Thursday 15 October 2026 - Issue No. 11083

وجاء في الدعوى أنه «كمن كان رئيسا للشاباك، أنحمل مسؤولية إخفاق الشاباك في توفير المعلومات المطلوبة بشأن هجوم 7 أكتوبر وتوقيته».

وادعى بار أنه حذر أسبوعيا أمام نتنياهو، في الأشهر التي سبقت هجوم حماس، من حرب قريبة متعددة الجبهات، وبحسبه فإن نتنياهو اتبع سياسة «الهوء بأي ثمن» في قطاع غزة، وبضمن ذلك أصدر تعليمات بالحفاظ على الهدوء، وأرجاء مواجهات، وإبقاء غزة جبهة ثانوية، والحفاظ على حماس كعنوان للحكم.»

ونفى بار أنه أخفى معلومات عن نتنياهو في ليلة 7 أكتوبر، وأنه خلافا لادعاءات الأول، فإنه منذ الساعة 03:03 في تلك الليلة، عمم الشاباك تحذيرات على جميع أجهزة الأمن، وبينهم سكرتير نتنياهو العسكري، بشأن صورة الوضع الاستخباراتي.

وجاء في الدعوى أن نتنياهو تحدث مع بار هاتفيا، ولم يتدخل في اتخاذ القرارات في الساعات الأولى، بعد بدء هجوم حماس.

وأضاف بار في دعوى التشهير أنه اعتقد أنه ينبغي انتظار تشكيل لجنة تحقيق رسمية، لكن لأن لجنة كهذه لم تتشكل، وبعد التقارير التي تتحدث عن تزوير بروتوكولات، قرر أن يقدم الدعوى، وأن استيضاح الحقيقة في المحكمة هو «واجب أخلاقي وأمني، وجزء من تنفيذ مسؤوليتي وواجبي تجاه الدولة».

من جانبه، أصدر نتياهو تعقيبا على تقديم بار دعوى التشهير ضده، جاء فيه أن «روين بار الذي رأى المؤشرات التي تدل (على الأحداث) في ليلة 7 أكتوبر ولم يتصل معي، يقول اليوم إنه لم يكن رقم هاتفي بحوزته. روين، هل أنت جدي؟ فقد كان بحوزتك رقم هاتفي الأحمر (الهاتف المشفر)، وكان بإمكانك أن تتصل معي فورا مثلما يفعل جميع رؤساء جهاز الأمن، وحرس الشاباك تحت قيادتك والموجودون معي 7/24، كان بإمكانهم الوصول إلى خلال دقائق. كم شخصا كان بإمكاننا إنقاذهم لو أنك اتصلت في الوقت المناسب». وعقب رئيس قائمة «بياحد»، نتفالي بينيت، قائلا إن «نتنياهو يتحمل مسؤولية شخصية ومباشرة عن المجزرة (هجوم 7 أكتوبر)، واستمرار ولايته بشكل خطرا ملموسا وحقيقيا على أمن إسرائيل».

كاتس يهدد

الدبلوماسية منذ آخر جولة مفاوضات مباشرة عقدت في روما في آب الماضي.

وتزايد المخاوف في لبنان من توسع العدوان الإسرائيلي أو شن عملية عسكرية جديدة، فبعد تصريح وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي الأسبق أفيغدور ليبيرمان الذي لم يستبعد فيه إقدام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على عملية عسكرية جديدة قبل الانتخابات الإسرائيلية المقررة في السابع والعشرين من تشرين الأول الجاري، اكّد وزير جيش الاحتلال بإسرائيل كاتس أمس بقاء جنود الاحتلال في ما سمي بالمناطق الأمنية في سوريا ولبنان محذرا «حزب الله» من الانضمام إلى إيران في مهاجمة إسرائيل.

وهدد كاتس بخلاّء الجنوب من السكان حتى نهر الزهراني والاولي بحيث تصبح النبطية والليطاني ضمن «المنطقة الأمنية» الدائمة كما أفرغ الضاحية الجنوبية واستهداف البنى التحتية فيها.

في الغضون، يتمسكّ لبنان بخيار التفاوض باعتباره الطريق نحو إنهاء الاحتلال واحتواء التصعيد. وأكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن الحرب لن توصل إلى نتيجة مشددا على أن قرار التفاوض اتخذ لإنقاذ ما تبقى من لبنان وأن الاتفاق القائم، رغم عدم مثاليته، ساهم في الحد من توسّع الاعتداءات.

ميدانيا، تواصل القصف الجوي والمدفعي الإسرائيلي على البلدات الجنوبية، حيث شن طيران الاحتلال سلسلة غارات على كفر تينيت وزوطر الشرقية والقفطرة وحداثا ووادي الحجير وطلوسة. كما استهدف القصف المدفعي محيط شقرا ووادي السلوقي والجرمق والعراجلين بين حارصين وحداثا والمنصوري ومجدل زون وبيوت السباد وبيت ليف وصربين وشرق بلدة كفر شوبا.

بالتوازي، سجل توغل للأليات الاحتلال في وادي زريقين تحت غطاء ملققة عمدت على الغاء مواد متفجرة. كما تعرضت المنطقة الممتدة من الجالحية الى منطقة الحمام في الخيام الى عملية تمشيط اسرائيلية كثيفة، ونفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية تفجير في بلدة رب ثلاثين في قضاء مرجعيون بعد توقف دام لأكثر من يومين.

وفي السياق الأممي، وصل وكيل الأمين العام للأمم المتحدة جان بيار لاکروا إلى لبنان حيث عقد سلسلة لقاءات مع مسؤولين لبنانيين، في إطار البحث في الوضع الميداني في الجنوب ومستقبل وجود قوات الأمم المتحدة في لبنان.

وبعد لقائه الرئيس عون أكد لاکروا أن الوضع في الجنوب لا يزال معقدا في ظل استمرار الأنشطة العسكرية وانعكاساتها على السكان، مشيرا إلى أن المناقشات في مجلس الأمن بشأن مستقبل الوجود الأممي في لبنان ستنطلق، ومشددا على ضرورة أن يُسمع صوت لبنان باعتبارها الدولة المعنية مباشرة بهذا الملف.

وفي السياق أوضح نائب المتحدث باسم «اليونيفيل» تيّلاك بوخاريل ان الوضع الأمني في جنوب لبنان لا يزال هشّا وأن استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي والعمليات الميدانية يجعل الوضع معقدا ويعرقل إعادة انتشار الجيش اللبناني على النحو المطلوب، فيما تواجه تحركات القوات الدولية نفسها تحديات ميدانية متزايدة.

واكد بوخاريل استمرار الحاجة إلى جهة دولية محايدة في جنوب لبنان، في ظل تقلب الأوضاع وصعوبة ضمان الاستقرار بصورة كاملة. وبيّنى تهميد ولاية «اليونيفيل» مطالبا لبنانيا في ظل المخاوف من حدوث فراغ أمني في الجنوب. وفي هذا الإطار سلم وفد من 10 نواب رئيس الحكومة نواف سلام مذكرة حقوقية تضاف إلى الكتاب الذي وقعه 86 نائبا للمطالبة بضمان استمرار المظلة الأممية في الجنوب وعدم ترك أي فراغ في حال غياب القوة الدولية.

سلطة الأراضي تسلم تخصيصا لصالح سلطة المياه في نابلس لإنشاء محطة للطاقة الشمسية

رام الله – الحياة الجديدة- سلمت سلطة الأراضي، أمس الأربعاء، تخصيصا لصالح سلطة المياه لقطعة أرض تبلغ مساحتها 35,774 مترا مربعا في محافظة نابلس، بهدف إنشاء محطة للطاقة الشمسية تسهم في خفض فاتورة الكهرباء لمحطات ضخ المياه.

وجرى تسليم التخصيص من رئيس سلطة الأراضي علاء التميمي إلى رئيس سلطة المياه زياد الميمي، بحضور نائب رئيس سلطة الأراضي سامر عودي، والوفد المرافق للميمي، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم (1707) الصادر بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 2026، بما يتيح لسلطة المياه الانفتاح بالأرض وفق الأصول والإجراءات المعمدة. وضم الوفد المرافق لرئيس سلطة المياه المستشار معاذ أبو سعدة، والمدير المالي والإداري محمود مزهر، والمستشارة القانونية هالة أبو الهوى، والمساح المعتمد عبد الله الكعبي.

ويأتي تخصيص الأرض في إطار تعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية، ودعم قدرة سلطة المياه على تطوير خدماتها وخفض تكاليف تشغيل محطات الضخ، بما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز إدارة الأراضي وفق الاحتياجات الوطنية.